

Distr.: General  
2 May 2012  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة العشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

### تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، السيد كيشور سينغ\*

#### الإجراءات المعيارية لتوفير تعليم جيد

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ٣/١٧ ووفقاً للتقرير الأولي الذي أعده المقرر الخاص (A/HRC/17/29 و Corr.1) وحدد فيه موضوع وضع قواعد ومعايير لجودة التعليم باعتباره أحد المواضيع المطروحة للدراسة خلال فترة ولايته. ويبحث التقرير القواعد والمعايير الوطنية والدولية، وكذلك السياسات المتعلقة بجودة التعليم. ويؤكد المقرر الخاص الحاجة إلى تشجيع اعتماد قواعد على الصعيد الوطني لإقرار الحق في التعليم الجيد، بما يتماشى مع الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان والمبادرات ذات الصلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ويختتم المقرر الخاص بتقديم توصيات ترمي إلى تعزيز التعليم الجيد.

\* تأخر تقديم هذه الوثيقة بهدف تضمينها أحدث المعلومات.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١١-١	مقدمة.....
٥	١٥-١٢	القلق الواسع النطاق إزاء تدني نوعية التعليم.....
٧	٢٢-١٦	إطار مفاهيمي شامل للتعليم الجيد.....
٩	٣١-٢٣	الحق في التعليم الجيد، ومعاييرہ.....
٩	٢٦-٢٣	ألف - الإطار المعياري الدولي.....
١٠	٢٨-٢٧	باء - عمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان.....
١٠	٣١-٢٩	جيم - الالتزامات السياسية الدولية.....
١١	٣٧-٣٢	المبادرات الدولية لتعزيز جودة التعليم.....
١٣	٤٩-٣٨	الأطر القانونية والسياساتية الوطنية المتعلقة بجودة التعليم.....
١٥	٨١-٥٠	العناصر الرئيسية التي تتناولها القواعد والمعايير الوطنية لجودة التعليم.....
١٦	٥٣-٥١	ألف - البيئة المادية.....
١٧	٥٦-٥٤	باء - حجم الصفوف ونسبة التلاميذ إلى المدرسين.....
١٧	٦٧-٥٧	جيم - الإطار المعياري لمهنة التدريس.....
٢١	٦٨	دال - محتويات المناهج الدراسية الوطنية ومعاييرها.....
٢١	٧٦-٦٩	هاء - تقييم الإنجازات في مجال التعلم.....
٢٤	٧٨-٧٧	واو - إدارة المدارس القائمة على المشاركة واحترام حقوق الإنسان.....
٢٥	٨١-٧٩	زاي - رصد وتفتيش عمل المدارس.....
٢٦	٨٦-٨٢	التحديات في تطبيق القواعد والمعايير لضمان جودة التعليم.....
٢٦	٨٤-٨٢	ألف - تعزيز جودة التعليم وضمان تكافؤ الفرص.....
٢٧	٨٥	باء - تعزيز الاستثمار الوطني لتوفير تعليم جيد.....
٢٧	٨٦	جيم - تنظيم عمل مقدمي خدمات التعليم الخاص.....
٢٨	٨٨-٨٧	التوصيات.....

## أولاً - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ٣/١٧ والتقرير الأولي الذي أعده المقرر الخاص (A/HRC/17/29 و Corr.1) وحدّد فيه موضوع جودة التعليم باعتباره أحد الشواغل الناشئة المطروحة للدراسة خلال فترة ولايته.

٢ - وقد أُحرز تقدم لا يستهان به منذ انعقاد المنتدى العالمي للتعليم في داكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ فيما يتعلق بتعميم الحصول على التعليم الابتدائي في إطار السعي إلى تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع. بيد أن هذا التقدم يظل معرضاً للخطر بسبب تدني نوعية التعليم المتاح. وثمة قلق واسع النطاق إزاء مسألة جودة التعليم وضعف التحصيل في مجال التعلم. وقد أدى ذلك إلى ظهور عدد من المبادرات الدولية، وبرز الحق في التعليم الجيد كقضية أساسية للمضي قدماً في برنامج عمل توفير التعليم للجميع وتسريع وتيرة التقدم في تحقيق الهدفين ٢ و ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم.

٣ - ومن الضروري تعزيز الحق في التعليم باعتباره حقاً من الحقوق من حيث تعميم الحصول على التعليم الأساسي وأداة تمكين من حيث اكتساب المعارف والمهارات والكفاءات الجيدة.

٤ - وقد أرسل المقرر الخاص استبيانات إلى الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لجمع معلومات عن قواعد جودة التعليم ومعاييرها. وكانت ردود الدول وإسهامات وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن المعلومات المجمعة من خلال إجراء دراسات عديدة، مفيدة جداً في إعداد هذا التقرير. ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه خاصةً لجميع الدول والمنظمات التي ردت على الاستبيان وقدمت معلومات قيمة<sup>(١)</sup>.

٥ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، سافر المقرر الخاص في بعثة إلى كازاخستان. وقدم المقرر الخاص كذلك تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين (A/66/269) تناول فيه مسألة التمويل المحلي للتعليم الأساسي. وأورد التقرير معلومات مفصلة عن التزامات حقوق الإنسان المتصلة بتمويل التعليم، وقدم أمثلة عملية عن الأطر القانونية الوطنية التي

(١) ردت الدول والمنظمات التالية على الاستبيان حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢: إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوزبكستان، البحرين، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، توغو، جمهورية كوريا، جورجيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، صربيا، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، الفلبين، فيتوولا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، قبرص، قطر، كمبوديا، كولومبيا، لاقتيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، هندوراس، هنغاريا، اليابان؛ ومنبر المنظمات غير الحكومية المعني بالحق في التعليم. ويمكن الاطلاع على كل الردود على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ohchr.org/EN/Issues/Education/SREducation/Pages/SREducationIndex.aspx>.

تضمن التمويل الكافي. وتضمن التقرير أيضاً معلومات محدثة عن التعليم في حالات الطوارئ، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩٠ (٢٠١٠).

٦- وشارك المقرر الخاص في عدد من المناسبات العامة المتعلقة بالتعليم، وأقام علاقات تعاون مع دول ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية.

٧- وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، شارك المقرر الخاص في المؤتمر الأفريقي الأول بشأن تعليم المدرسين وتنمية قدراتهم المعقود في لومي. وفي إطار المناسبة ذاتها، شارك المقرر الخاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الاستعراض الوزاري السنوي - الاجتماع التحضيري الإقليمي لأفريقيا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، شارك المقرر الخاص في الاجتماع الذي نظم في أوسلو تحت عنوان "التصدي للعنف في المدارس"، وألقى كلمة رئيسية في المؤتمر الذي عقد في براتيسلافا تحت عنوان "احترام التنوع الثقافي في إطار توفير التعليم الجيد للأطفال الذين يعانون الحرمان الاجتماعي وغيره من أنواع الحرمان - حالة أطفال الروما".

٨- وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أدلى المقرر الخاص ببيان أثناء الاستعراض الوزاري السنوي المعقود خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ركز فيه على الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً في مجال التعليم.

٩- وفي آب/أغسطس ٢٠١١، شارك المقرر الخاص في مؤتمر القمة العالمي الأول للمتحدرين من أصل أفريقي، المعقود في لاسيما، هندوراس، حيث شدد على الدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه إعمال الحق في التعليم في تمكين المتحدرين من أصل أفريقي. وأثناء مشاركة المقرر الخاص في المنتدى الاجتماعي التابع لمجلس حقوق الإنسان، الذي عُقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أكد الدور المحوري الذي يؤديه إعمال الحق في التعليم في تعزيز الحق في التنمية. كما أدلى المقرر الخاص بملاحظات استهلاكية في حدث مواز نظمه اليونسكو في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. بمناسبة إصدار الموجز التعليمي العالمي لعام ٢٠١١، حيث ركز على التعليم الثانوي باعتباره التحدي الكبير المقبل.

١٠- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، شارك المقرر الخاص في ندوة كُرست لدراسة مؤشرات مشاركة الآباء في التعليم والتعليم الجيد، نظمها في مدريد اتحاد أوروبي للجامعات ومؤسسات المجتمع المدني.

١١- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تبادل المقرر الخاص، في إطار حوار دوري، وجهات النظر مع منبر المنظمات غير الحكومية المعني بالحق في التعليم بشأن موضوع هذا التقرير. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، ألقى المقرر الخاص كلمة في منتدى الحق في التعليم الذي عُقد في نيودلهي خلال المشاورات الوطنية التي أجراها منبر المنظمات غير الحكومية بشأن التعليم الجيد.

## ثانياً - القلق الواسع النطاق إزاء تدني نوعية التعليم

١٢ - أعربت جهات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني عن قلقها إزاء تدني نوعية التعليم الأساسي. كما أعرب الفريق الرفيع المستوى المعني بتوفير التعليم للجميع عن قلق مماثل، بينما التزمت الحكومات بتحسين نوعية التعليم بالمضي قدماً في برنامج عمل توفير التعليم للجميع. وفي هذا السياق، تنطلق مبادرة الاتفاق العالمي على التعلم، مثلاً، من الحاجة إلى التصدي لأزمة التعلم، فبالإضافة إلى ٦٧ مليون طفل غير ملتحق بالمدارس الابتدائية في البلدان ذات الدخل المنخفض، يوجد عدد لا يحصى من الأطفال الذين يقضون خمس سنوات في التعليم دون تعلم مبادئ القراءة والكتابة والرياضيات<sup>(٢)</sup>.

١٣ - ويُشدد في مناطق مختلفة على الشواغل المتصلة بتدني نوعية التعليم. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أظهر استعراض أجري مؤخراً للهدف ٦ من أهداف حركة توفير التعليم للجميع المتمثل في تحسين نوعية التعليم أن أطفالاً كثيرين يفتقرون إلى أبسط مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والمهارات في الحساب. ويقارب متوسط أداء الطلاب في القراءة والرياضيات مستويات الكفاءة الأساسية التي حددها المعايير الدولية أو يقل عنها<sup>(٣)</sup>، وتتعاطم المخاوف إزاء الحالة الخطيرة التي آلت إليها نوعية التعليم. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خلصت دراسة بشأن ضمان التعليم الجيد للجميع إلى أن "حالة التعليم حافلة بالتحديات الكبرى والملحة لأن ما ينطوي عليه الأمر هو حاضر ومستقبل الملايين من الناس"<sup>(٤)</sup>. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يُعتبر تحسين نوعية التعليم أحد التحديات الأكثر أهمية وإلحاحاً في المستقبل<sup>(٥)</sup>. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أظهر تحليل شمل ٢١ بلداً أن الأشخاص في الفئة العمرية ٢٢-٢٤ سنة الذين تلقوا تعليماً خلال خمس سنوات، يحتل بنسبة ٤٠ في المائة أن يكونوا أميين<sup>(٦)</sup>. وقد بين اختبار أجراه تجمع الجنوب

(٢) "A Global Compact on Learning: Taking action on education in developing countries," Event summary,

. Washington, D.C., Center for Universal Education, The Brookings Institution, June 2011

(٣) "End-of-decade note on EFA Goal 6," EFA Technical Working Group of Asia Pacific Region,

.December 2011

(٤) "The State of education in Latin America and the Caribbean: Guaranteeing quality education for all"

(حالة التعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ضمان تعليم جيد للجميع)، تقرير إقليمي يستعرض وقيم التقدم نحو توفير التعليم للجميع في إطار مشروع التعليم الإقليمي (توفير التعليم للجميع/ مشروع التعليم الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) - ٢٠٠٧، اليونسكو (سانتياغو، ٢٠٠٨)، الصفحة ٦.

(٥) "برنامج العمل الإقليمي العربي لتحسين نوعية التعليم"، مذكرة المفاهيم، اليونسكو، بيروت، تموز/يوليه ٢٠١١.

(٦) "Beyond the conceptual maze: The notion of quality in education" (الخروج من المتاهات المفاهيمية:

مسألة الجودة في مجال التعليم)، اليونسكو، الورقة المواضيعية رقم ٢ المتعلقة بالبحث والاستشراف في مجال التعليم، تموز/يوليه ٢٠١١، الصفحة ٣.

الأفريقي المعني برصد نوعية التعليم أن أقل من ١٠ في المائة من الطلاب في بعض البلدان بلغوا المستويات المتوقعة في المناهج الدراسية<sup>(٧)</sup>.

١٤- وعلى نحو مماثل، أسفرت تجمعات إقليمية عن مزيد من الالتزامات بتعزيز جودة التعليم. واقترحت حلقة عمل إقليمية نظمت في طهران عام ٢٠١١ في إطار المنتدى الثاني للبرلمانيين المعني بالتعليم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مبادئ توجيهية لتعزيز جودة التعليم بمختلف جوانبها<sup>(٨)</sup>. ويقدم إعلان الدوحة بشأن نوعية التعليم في العالم العربي<sup>(٩)</sup> مناهجاً إقليمياً لتحسين نوعية التعليم في المنطقة العربية. وقد أوضحت الحاجة إلى زيادة إمكانيات الحصول على التعليم وتحسين نوعيته وأهميته وضمان الإنصاف فيه، الهدف الأساسي للعقد الثاني للتعليم في أفريقيا (٢٠٠٦-٢٠١٥) وإطار العمل. كما أن وزراء التعليم في بلدان الكومنولث قد أكدوا أيضاً "حاجة الأطفال كافة إلى تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم الجيد دون أي اعتبار لمواقعهم الجغرافية ومواردهم ونوع جنسهم وإثنتهم وأهليتهم، وذلك من أجل تأهيلهم للتفاعل بشكل فعال في المجتمع العالمي"<sup>(١٠)</sup>. وقد تناولت المذكرة المتعلقة بنوعية التعليم الموقع عليها في الدورة الرابعة والخمسين لمؤتمر وزراء التعليم في الدول الناطقة بالفرنسية مسألة الجودة بجميع أبعادها، إلى جانب تقييم برنامج تحليل النظم التعليمية<sup>(١١)</sup>.

١٥- وعلى المستوى القطري، تصبح الشواغل المتعلقة بالتعليم الجيد في صدارة الاهتمامات في أعقاب عمليات التقييم الدولي لأداء الطلاب<sup>(١٢)</sup>. ومن البرامج المعروفة على نطاق واسع برنامج التقييم الدولي للطلاب التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو برنامج يُجري استطلاعاً كل ثلاث سنوات لتقييم النظم التعليمية في جميع أنحاء العالم، ويختبر أداء الطلاب في سن الخامسة عشرة من حيث الإلمام بالقراءة والرياضيات والعلوم، ويقاس أداء البلد بمقارنته بأداء البلدان المشاركة الأخرى. وترتكز عمليات التقييم

(٧) "Standards for quality in education: Experiences from different countries and lessons learnt" (معايير جودة التعليم: التعلم من تجارب البلدان المختلفة)، الجمعية الألمانية للتعاون الدولي، ٢٠١١، الصفحة ٢٨.

(٨) "Quality education, a key instrument in the recognition of sustainable development goals" (التعليم الجيد أداة رئيسية في إقرار أهداف التنمية المستدامة)، اليونيسكو - منتدى البرلمانيين المعني بالتعليم في آسيا والمحيط الهادئ، طهران، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١١.

(٩) إعلان الدوحة، ندوة وزارية بشأن نوعية التعليم، الدوحة، ٢١-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بتنظيم مشترك بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومؤسسة قطر والبنك الدولي.

(١٠) بيان كوالا لامبور، المؤتمر السابع عشر لوزراء التعليم في بلدان الكومنولث، كوالا لامبور، ٢٠٠٩.

(١١) أعمال الدورة الوزارية الرابعة والخمسين لمؤتمر وزراء التعليم في الدول الناطقة بالفرنسية، داكار، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الصفحات ٥٥-٦٧.

(١٢) مثلاً، الدافع الوطني للارتقاء بجودة التعليم كرد على نتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب في ألمانيا؛ انظر "معايير جودة التعليم" (انظر الحاشية ٧ أعلاه).

الدولي الأخرى على معايير مماثلة، باستثناء برنامج تحليل النظم التعليمية المشار إليه أعلاه الذي يقدم إطاراً أوسع للتقييم المفاهيمي والمقارن.

### ثالثاً - إطار مفاهيمي شامل للتعليم الجيد

١٦ - غالباً ما تتمحور الشواغل المتعلقة بجودة التعليم حول تديني مستوى إنجازات التعلم المقيمة من حيث المعارف والمهارات والكفاءات المكتسبة، وتكون لها آثار على وضع إطار مفاهيمي<sup>(١٣)</sup> خاص بالتعليم الجيد. ومما لا شك فيه أن اكتساب المعارف والمهارات في القراءة والإلمام بالرياضيات والعلوم يكتسبان أهمية بالغة ويحتلان مكانة بارزة في عمليات تقييم الجودة. وتكمن الأسس المفاهيمية لهذا الإطار في "حاجات التعلم الأساسية" كما حددها الإعلان العالمي حول التربية للجميع (١٩٩٠) وأكدها من جديد المنتدى العالمي للتعليم (٢٠٠٠). وأضحت هذه الحاجات من أولويات استراتيجيات تطوير التعليم الوطني.

١٧ - ويشمل مفهوم "حاجات التعلم الأساسية" المهارات في التعليم التقني والتدريب المهني باعتبارها عنصراً هاماً من عناصر التعليم الأساسي وجزءاً لا يتجزأ من التعليم الثانوي المعمم<sup>(١٤)</sup>. وقد أخذت إنجازات التعلم في مجال التعليم التقني تبرز كأولوية لتطوير جودة التعليم وتقييمها<sup>(١٥)</sup>.

١٨ - وينبغي ألا يقتصر على اكتساب المعارف والمهارات في الرياضيات والعلوم واللغات كمرجع لتحديد نوعية التعليم<sup>(١٦)</sup>. وينبغي أن تُدرج في كل نظام تعليمي قيم حقوق الإنسان

(١٣) "Beyond the conceptual maze: The notion of quality in education"، (انظر الحاشية ٦ أعلاه).

(١٤) تنص خطة تطوير التعليم في البرازيل على أن البرنامج الوطني لإدماج التعليم المهني ينبغي أن يسترشد به في إدماج التعليم الثانوي في نظم التعليم الثانوي على مستوى الولايات والاتحاد. ويجدر إيلاء اهتمام خاص أيضاً لنظامي التعليم التقني والتدريب المهني في سويسرا وألمانيا.

(١٥) فيما يتعلق بالتعليم التقني والتدريب المهني، انظر، من بين بلدان أخرى، البحرين وبلجيكا وبولندا وسلوفاكيا وموريشيوس. ويتمثل الهدف الرئيسي لخدمات التدريب المهني في بلجيكا في خلق فرص لتأهيل الطلاب والمشاركين في التعليم المهني وتنمية قدراتهم على أفضل نحو ممكن، باعتبار التعليم المهني جزءاً من مفهوم التعلم مدى الحياة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى المبادئ التوجيهية الوطنية التي تتبعها بولندا في مجال التعليم المهني.

(١٦) يحدد إطار العمل الأوروبي للكفاءات الرئيسية من أجل التعلم مدى الحياة أهمية وارتباط "تعلّم التعلّم" والكفاءات الاجتماعية والمدنية، إلى جانب الحاجة إلى وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويستدعي تطوير هذه الكفاءات وقياسها إرساء قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. انظر أيضاً "Learning to learn: What is it and can it be measured?" JRC Scientific and Technical Reports, European Communities, 2008. وتكشف أهداف التعليم في بلدان عديدة عن نهج قابلة للمقارنة، فعلى سبيل المثال، يهدف برنامج تعميم التعليم الأساسي في نيجيريا إلى "ضمان بلوغ مستويات مناسبة في الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، ومهارات التواصل والحياة، فضلاً عن القيم الأخلاقية والمعنوية والمدنية اللازمة لإرساء أساس متين للتعلم مدى الحياة".

ومبادئ الديمقراطية المعترف بها عالمياً. وينبغي أن يتصدر اكتساب المعرفة بقيم حقوق الإنسان كل الاهتمامات المتعلقة بالتعليم الجيد.

١٩- وتؤكد بلدان عديدة<sup>(١٧)</sup> أهمية القيم الإنسانية في التعليم. فالتعليم استثمار لا يقدر بثمن لإقامة عالم أفضل من خلال تعزيز القيم التي تقوم عليها ثقافة السلام والتفاهم والتضامن الدولي، ومن هذا المنظور، تدل الإنجازات في مجال التعليم على نوعيته. وعموماً، ليست هناك مهمة أكثر نبلاً من منح كل طفل مستقبلاً أفضل، ولتحقيق هذه المهمة لا بد من توافر التعليم الجيد.

٢٠- ويوفر مفهوم "أركان التعليم الأربعة" (التعلم لكي نعرف، والتعلم لكي نعمل، والتعلم لكي نعيش معاً، والتعلم لكي نكون)<sup>(١٨)</sup> الأساس لتوسيع نطاق الإدراك المفاهيمي للتعليم الجيد. وتمثل القوة العاملة في مجال التدريس، المؤهلة تأهيلاً جيداً والمحفزة والمعنى بها، جانباً آخر من الجوانب الهامة لهذا الإطار المفاهيمي الشامل. وتتوقف مسألة جودة التعليم على منح المدرسين الإمكانيات اللازمة لنقل المعارف والقيم والمهارات، وعلى الارتقاء بأوضاعهم. وعلاوة على ذلك، لا يمكن الإفلاح في توفير تعليم جيد دون توفير ما هو ملائم من هياكل أساسية ومرافق وبيئة مدرسية يشارك في أنشطتها جميع المدرسين والآباء والمجتمعات المحلية.

٢١- ومن ثم، فإن الإطار المفاهيمي الشامل للتعليم الجيد يشمل ما يلي: '١' اكتساب الطلاب حداً أدنى من المعارف والقيم والمهارات والكفاءات؛ '٢' توفير ما هو ملائم من هياكل أساسية ومرافق وبيئة مدرسية؛ '٣' توظيف قوة عاملة في مجال التدريس مؤهلة تأهيلاً جيداً؛ '٤' توفير مدارس يشترك فيها الجميع، ولا سيما الطلاب وآبائهم والمجتمع المحلي. ويجدر تأكيد أن ضمان جودة التعليم لن يتحقق إلا إذا توفرت الموارد الكافية لتلبية متطلبات الجودة.

٢٢- ويُعتبر التعليم الأساسي الجيد، وهو أساسي "لبناء الأمم"<sup>(١٩)</sup>، خاصية من الخصائص التي تميز أعمال الحق في التعليم بمعناه الحقيقي.

(١٧) انظر الردود على الاستبيان الواردة من أوروغواي والبرتغال وتونس وفرنسا وكولومبيا واليونان. ففي فرنسا، يضيفي التعليم قيماً تشمل الثقافة الإنسانية؛ وفي الاتحاد الروسي، تتضمن المبادئ المنصوص عليها في قانون التعليم "الطبيعة الإنسانية للتعليم" و"الطابع العام للتعليم".

(١٨) "Learning: The treasure within" (التعلم: ذلك الكثر المكنون)، التقرير الذي قدمته اللجنة الدولية المعنية بالتعليم في القرن الحادي والعشرين إلى اليونسكو، المحطات الرئيسية، اليونسكو، ١٩٩٦، الصفحة ١٢.

(١٩) قرار الجمعية العامة ١٨٣/٦٥، عقد الأمم المتحدة نحو الأمية: توفير التعليم للجميع.

## رابعاً - الحق في التعليم الجيد، ومعايير

### ألف - الإطار المعياري الدولي

٢٣- ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، على ضرورة أن يهدف التعليم إلى الإنماء الكامل لشخصية الإنسان والإحساس بكرامته. فقد جاء في المادة ٢٦ من الإعلان، بصريح العبارة، أن التعليم يجب أن "يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية". وتنص المادة ١٣ من العهد تحديداً على أن التعليم "يمكن كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، ويوثق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات العرقية أو الإثنية أو الدينية، ويدعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم". وتذهب المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل إلى أبعد من ذلك، إذ تنص على ضرورة أن ينمي التعليم عند الطفل احترام حقوق الإنسان وذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه وبلد منشأته، والحضارات المختلفة عن حضارته. ويجب أن يهيئ التعليم الطفل لتحمل أعباء الحياة في مجتمع حر.

٢٤- وتستفيض اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة في بيان التزامات الدول بضمان توفير تعليم جيد للفتيات، وهي الاتفاقية التي نصت على حق المرأة في التعليم باعتباره استحقاقاً وأداة تمكينية على حد سواء. وبالاستناد إذن إلى مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، تلتزم الدول الأطراف بضمان المساواة في الحصول على التعليم بجميع مستوياته وأنواعه، ويشمل ذلك " المناهج الدراسية والامتحانات، ومعايير تأهيل المدرسين، ونوعية المرافق والمعدات الدراسية" (المادة ١٠(ب)).

٢٥- وترد في اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠)، وهي أول صك دولي ملزم قانوناً في مجال التعليم، إشارة صريحة إلى التزام الدول الأطراف بضمان جودة التعليم، إذ "تشير كلمة 'التعليم' إلى جميع أنواع التعليم ومراحلها، وتشمل فرص الالتحاق بالتعليم ومستواه ونوعيته والظروف التي يقدم فيها" (المادة ١، الفقرة ٢). ويجب على الدول وضع إطار موحد لمعايير الجودة قابل للتطبيق في جميع أنحاء البلد. وتوفر الاتفاقية الأساس للتصدي لأوجه التفاوت في مجال التعليم وضمان تكافؤ الفرص، مما يضمن التعليم الجيد للجميع. فإنشاء أو إبقاء مؤسسات منفصلة لتعليم التلاميذ من الجنسين، مثلاً لا يُعتبر تمييزاً متى كانت هذه المؤسسات تتيح فرصاً متكافئة للحصول على التعليم، وتستخدم معلمين ذوي مؤهلات متساوية المستوى ومباني ومعدات مدرسية تتسم بنفس الدرجة من الجودة (المادة ٢(أ)).

٢٦- وتشكل توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو بشأن أوضاع المدرسين (١٩٦٦) إطاراً معيارياً شاملاً بشأن أوضاع المدرسين، بما في ذلك مسؤولياتهم وفرص ترقيةهم الوظيفي وأمنهم الوظيفي وظروف عملهم.

## باء- عمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان

٢٧- تُسَلِّم اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجودة باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الحق في التعليم، إذ "يجب أن يكون التعليم المقدم مناسباً من حيث النوعية ووثيق الصلة باحتياجات الطفل، كما يجب أن يعزز أعمال حقوق الطفل الأخرى"<sup>(٢٠)</sup>.

٢٨- وفي حوارها مع الدول الأطراف، أضفت هيئات معاهدات حقوق الإنسان طابعاً أكثر تجسيدا على واجبات الدول والتزاماتها السياسية فيما يتصل بضمان جودة التعليم. ووضعت لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مؤشرات مختلفة لتحديد ما إذا كانت الدول تفي بمعايير جودة التعليم، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تطبق الدول هذه المعايير؟ وأعربت هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن قلقها إزاء نقص الموارد في المدارس، وحجم الصفوف ونسبة المدرسين إلى التلاميذ، ونسبة المدرسين غير المدربين وأثر ذلك على نوعية التعليم الذي يقدمونه<sup>(٢١)</sup>. وفيما يتعلق برصد عملية التدريس والتعلم، لاحظت لجنة حقوق الطفل ضيق مضمون التعليم المقدم في المدارس وعدم مراقبة المناهج الدراسية<sup>(٢٢)</sup>. كما استخدمت هيئات معاهدات حقوق الإنسان نتائج تعلم الطلاب، مثل تدني معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، كمؤشر يدل على قصور نوعية التعليم المقدم<sup>(٢٣)</sup>.

## جيم- الالتزامات السياسية الدولية

٢٩- تكمّل الالتزامات السياسية الدولية الإطار القانوني الدولي المتعلق بالحق في التعليم الجيد. ويسلم كل من الإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع (جومتيان، تايلند، ١٩٩٠) وإطار عمل داكار للمتابعة، الذي اعتمد في المنتدى العالمي للتعليم المعقود في داكار في

(٢٠) انظر التعليق العام رقم ١١ الصادر عن اللجنة (١٩٩٩)، الفقرة ٦.

(٢١) مثلا، CRC/C/15/Add.225، الفقرة ٥٥؛ وCRC/C/MDV/CO/3، الفقرة ٨١؛ وE/C.12/IND/CO/5، الفقرة ٤١؛ وE/C.12/LVA/CO/1، الفقرة ٥٥؛ وE/C.12/1/Add.47، الفقرة ١٧؛ وE/C.12/1/Add.65، الفقرة ١٧؛ وE/C.12/1/Add.68، الفقرة ٤٧.

(٢٢) CRC/C/15/Add.221، الفقرة ٦٤.

(٢٣) CRC/C/15/Add.223، الفقرة ٦٢؛ وE/C.12/1/Add.74، الفقرة ٢٨؛ وE/C.12/1/Add.75، الفقرة ٣٢.

نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بجودة التعليم على أنها عنصر بالغ الأهمية في الحركة العالمية لتحقيق هدف التعليم للجميع. ويؤكد إطار عمل داكار بوضوح أن الجودة متأصلة في صلب التعليم<sup>(٢٤)</sup>. ويُلزم الهدف ٢ من أهداف إطار العمل الدول بتوفير تعليم ابتدائي جيد، في حين ينص الهدف ٦ على ضرورة تحسين كل الجوانب النوعية للتعليم " بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم، ولا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة". وقد أبرزت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الآثار القانونية لإطار العمل وترايطه بالمادتين ١٣ و ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما يتعلق بالحق في التعليم<sup>(٢٥)</sup>.

٣٠- وفي الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تلتزم الدول التزاماً صريحاً بكفالة جودة التعليم عن طريق منح جميع الأطفال فرصاً متكافئة في التعليم والتعلم وضمان توفير تعليم جيد والتقدم فيه عبر مراحل النظام المدرسي<sup>(٢٦)</sup>.

٣١- وعلى نحو مماثل، سلم الوزراء الذين شاركوا في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في عام ٢٠١١ بأن " توفير التعليم الجيد للأطفال والشباب والكبار يساعد في تطوير المعارف والمهارات التي تحتاجها الشعوب والبلدان للازدهار، وأنّ هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتحسين نوعية التعليم وكفالة نتائج إيجابية للجميع في مجال التعلم"<sup>(٢٧)</sup>.

## خامساً- المبادرات الدولية لتعزيز جودة التعليم

٣٢- حدد عدد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مؤشرات ومعايير لقياس جودة التعليم وتعزيزها. ووضعت اليونيسيف إطاراً للنظم التعليمية والمدارس قائماً على الحقوق ومواتياً للأطفال من أجل دعم أعمال حقوق الأطفال وتزويدهم بتعليم جيد<sup>(٢٨)</sup>.

(٢٤) ملاحظات على إطار عمل داكار: التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية (باريس، ٣٢ أيار/مايو ٢٠٠٠)، الفقرة ٤٠.

(٢٥) اجتماع نُظّم بالتعاون مع اليونسكو في إطار متابعة يوم المناقشة العامة للجنة بشأن الحق في التعليم (المادتان ١٣ و ١٤ من العهد) ومتابعة المنتدى العالمي للتعليم، (٢٠٠٠) (E/C.12/2002/13 - E/2003/22) الصفحات من ٧٥ إلى ٨٤.

(٢٦) "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، الوثيقة الختامية التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١/٦٥ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الفقرة ٧١.

(٢٧) الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١١، "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتعليم"، الفقرة ٩.

(٢٨) انظر [http://www.unicef.org/lifeskills/index\\_7260.html](http://www.unicef.org/lifeskills/index_7260.html).

٣٣- وفي عام ٢٠٠٢، أُطلقت الشراكة العالمية من أجل التعليم التي تتألف من مانحين وبلدان نامية إطار "مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع" من أجل ضمان التقدم السريع نحو تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق أهداف أخرى من أهداف حركة توفير التعليم للجميع. وتقتصر المبادرة اعتماد معايير إرشادية دولية مثل متوسط نسبة التلاميذ إلى المدرسين: ٤٠:١؛ وعدد ساعات التدريس في السنة: من ٨٥٠ إلى ١٠٠٠ ساعة؛ ومتوسط راتب المدرس: ٣,٥ أضعاف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(٢٩)</sup>.

٣٤- وثمة نهج شامل إزاء مفهوم التعليم الجيد يعكس في المذكرة المتعلقة بالتعليم الجيد وإطار العمل الذي اعتمد في عام ٢٠١٠ في الدورة الوزارية الرابعة والخمسين لمؤتمر وزراء البلدان الناطقة بالفرنسية. وتشدد المذكرة على التعليم باعتباره برنامجاً اجتماعياً وترتبط "الجودة" بالمبادئ الأساسية التي ترمي إلى تحسين أداء النظم التعليمية وتركز على العناصر التالية: المناهج الدراسية، والمواد التعليمية، والعاملون في مجال التدريس، واللغات الوطنية، واللامركزية، وتعبئة الموارد، والشراكات، والتقييم<sup>(٣٠)</sup>.

٣٥- ويعكف مجلس أوروبا على إعداد توصية بشأن الحق في التعليم الجيد لكي يعتمدها مجلس الوزراء. وهذا الصك الجديد يمكن أن يثري القواعد والمبادئ الوطنية والإقليمية القائمة في مجال التعليم. كما وضعت المفوضية الأوروبية ١٦ مؤشراً لجودة التعليم من أجل دعم الجهود المبذولة لتحسين نوعية التعليم في إطار النظم التعليمية الوطنية ورصد التقدم المحرز<sup>(٣١)</sup>.

٣٦- وحددت الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ المعايير الدنيا للتعليم لمختلف أصحاب المصلحة، وترمي هذه المعايير إلى ضمان الجودة في الاستجابة الإنسانية المنسقة التي تفي بالحقوق والاحتياجات التعليمية للمنكوبين. وتشمل المعايير الدنيا للتعليم المعايير المتعلقة بالوصول إلى بيئة تعليمية آمنة وفرص للتدريس والتعلم وسياسة تعليمية<sup>(٣٢)</sup>. وقد سلط المقرر الخاص الضوء أيضاً، في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١١ (A/66/269)، على ضرورة الاهتمام بجودة التعليم المقدم في حالات الطوارئ.

(٢٩) إطار مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع: تسريع التقدم نحو تعميم التعليم الابتدائي الجيد (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٤)، المرفق ١.

(٣٠) انظر المذكرة المتعلقة بنوعية التعليم (Mémorandum sur la qualité de l'éducation)، أعمال الدورة الوزارية الرابعة والخمسين لمؤتمر وزراء البلدان الناطقة بالفرنسية، دكار، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٣١) المفوضية الأوروبية، "التقرير الأوروبي بشأن نوعية التعليم المدرسي، ستة عشر مؤشراً للجودة". يستند التقرير إلى عمل اللجنة العاملة المعنية بمؤشرات الجودة، أيار/مايو ٢٠٠٠.

(٣٢) INEE, "Minimum standards for education: Preparedness, response, recovery," 2nd edition, 2010

٣٧- ويدخل مفهوم الجودة في صلب مبادرة الاتفاق العالمي بشأن التعلم من أجل توفير تعليم جيد للجميع وضمان أن تتاح فرص التعلم الجيد للأطفال كافة، ولا سيما أكثرهم تهميشاً<sup>(٣٣)</sup>.

## سادساً- الأطر القانونية والسياساتية الوطنية المتعلقة بجودة التعليم

٣٨- تنص التشريعات الوطنية في بلدان عديدة على الحق في التعليم الجيد، مما يبين فعالاً كيف يمكن إدراج الالتزامات الدولية في النظام القانوني المحلي. وفي بعض البلدان، يعتبر الحق في التعليم الجيد حقاً دستورياً<sup>(٣٤)</sup>.

٣٩- وتشكل جودة التعليم أحد الشواغل الناشئة في الإصلاحات الحديثة لنظم التعليم الوطنية. وغالباً ما تشمل هذه الإصلاحات اعتماد قوانين ومراسيم تضع قواعد ولوائح خاصة لتعزيز جودة التعليم.

٤٠- وكانت الولايات المتحدة الأمريكية مهد واحدة من التجارب الأولى التي أسفرت عن وضع تشريع بشأن التعليم الجيد، حيث أدت مجموعة من التقارير التي سلطت الضوء على نتائج التعلم الهزيلة في المدارس<sup>٣٥</sup> في ثمانينات القرن الماضي إلى اتخاذ عدد من المبادرات على مستوى الولايات، باستخدام معايير لضمان جودة التعليم. وعلى الصعيد الوطني، توجت هذه الحركة باعتماد قانون "لن يُترك أي طفل دون تعليم" في عام ٢٠٠١ الذي يضع معايير وطنية ويحدد أهدافاً قابلة للقياس لضمان جودة التعليم.

٤١- وفي الصين، تنص المادة ٣ من قانون التعليم الإلزامي (المعدّل في عام ٢٠٠٦) على تنفيذ سياسات الدولة الخاصة بالتعليم وتطبيق نظام تعليم موجه نحو الجودة من أجل تحسين نوعيته. وتحدد خطة التعليم الوطنية للصين (٢٠١٠-٢٠٢٠) جودة التعليم باعتبارها إحدى مهامها الرئيسية، وتنص على اعتماد معايير الجودة التي تطبقها الدولة إلى جانب وضع إطار سياساتي لضمان هذه الجودة.

٤٢- ويحدد قانون التعليم الوطني في البرازيل (١٩٩٦/٩٣٩٤) معايير الجودة مثل الاعتماد على المناهج الوطنية في التعليم الأساسي والثانوي، وكذلك على شروط تأهيل المدرسين.

(٣٣) A Global Compact on Learning, Center for Universal Education, Brookings Institution, 2011

(٣٤) مثلاً، يقر الدستور المغربي (تموز/يوليه ٢٠١١) الحق في تعليم عصري (الفصل ٣١)؛ ويرد في الدستور الفلبيني (١٩٨٧) أن "الدولة تتولى حماية وتعزيز حق المواطنين كافة في التعليم الجيد في جميع مراحلها وتتخذ الخطوات الملائمة لإتاحة هذا التعليم للجميع" (المادة ١٤)؛ وينص الدستور التايلندي أيضاً على حق كل فرد في الحصول على تعليم أساسي جيد (الفصل ٤٣).

(٣٥) A Nation at risk: The imperative for educational reform," Report of the National Commission on Excellence in Education, United States of America, 1984

ويتمشى ذلك مع المادة ٢١٢ من الدستور البرازيلي التي تنص على أن الحكومة الاتحادية تتولى تنظيم وتسيير النظام التعليمي بهدف ضمان " تكافؤ الفرص التعليمية وبلوغ حد أدنى من معايير جودة التعليم".

٤٣- وفي الهند، ينص القانون المتعلق بحق الطفل في تعليم مجاني وإلزامي (٢٠٠٩) على إلزامية التعليم من أجل "ضمان تعليم ابتدائي جيد"، ويضع معايير لهذه الجودة. وخلال تنفيذ القانون، وُضعت مجموعة من معايير الجودة المحددة التي يجب أن تستوفيها المدارس. وهذه المعايير إلزامية وتستتبع فرض عقوبات على المدارس التي تخل بها.

٤٤- وينص القانون المتعلق بنظام التعليم الوطني في إندونيسيا (٢٠٠٣) على التزام الدولة بتوفير تعليم أساسي جيد للجميع. وعملاً بهذا القانون، وُضعت معايير وطنية تحدد الحد المعياري الأدنى للجودة الذي يجب أن تستوفيه كل المدارس الموجودة في البلد. وتشير هذه المعايير إلى جملة من المسائل منها مضمون التعلم وعملية التعلم ومؤهلات المدرس ومرافق المدرسة وإدارتها. ويخضع تنفيذ القانون لاستعراض دوري (كل ٥-٦ سنوات) من أجل تحسينه وإدخال تعديلات عليه.

٤٥- وفي موناكو، ينص القانون رقم ١٣٣٤ (٢٠٠٧) على قواعد ومعايير جودة التعليم. ووفقاً لهذا القانون، تحدّد سنوياً السياسات المتعلقة بجودة التعليم وذلك في البرنامج الحكومي لهذا القطاع، وتجري عمليات تفتيش في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة من أجل رصد سير تنفيذ هذه السياسات.

٤٦- وفي البوسنة والهرسك، يحدد القانون الإطاري بشأن التعليم الابتدائي والثانوي (المادة ٢١) المبادئ والمعايير المتعلقة بالتعليم.

٤٧- وينص القانون الوطني بشأن التعليم في أوروغواي على أن ضمان توفير تعلم جيد للجميع مدى الحياة هو هدف أساسي تسعى السياسات التعليمية الوطنية إلى تحقيقه من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي<sup>(٣٦)</sup>. وقد اعتمدت جمهورية كوريا<sup>(٣٧)</sup> وموزامبيق<sup>(٣٨)</sup> قواعد ومراسيم خاصة بشأن التعليم الجيد.

٤٨- وتوجد في بعض البلدان مؤسسات مكرّسة لإرساء معايير الجودة وتعزيزها. ففي نيجيريا، تضع الوزارة الاتحادية للتعليم واللجنة المعنية بتعميم التعليم الأساسي قواعد ومعايير

(٣٦) أوروغواي، القانون العام المتعلق بالتعليم، القانون رقم ١٨٤٣٧ (٢٠٠٨)، المادة ١٢.

(٣٧) في جمهورية كوريا، ترد المبادئ التوجيهية والمعايير الدنيا لتوفير المرافق في المدارس الابتدائية والثانوية في القوانين المتعلقة بإنشاء الثانويات وتسييرها، المادة ٣ (المباني المدرسية)؛ والمادة ٣-٢ (المرافق)؛ والمادة ٤ (مواقع المباني المدرسية)؛ والمادة ٥ (الملاعب)؛ والمادة ٦ (المواقع المدرسية).

(٣٨) في موزامبيق، يحدد المرسوم ٢٠٠٩/٢٩ الأهداف المتعلقة، مثلاً، بتحسين قدرات تلاميذ المدارس الابتدائية على تعلم القراءة والكتابة والحساب.

لضمان جودة التعليم الأساسي. وفي قطر، يضطلع المجلس الأعلى للتعليم بدور رئيسي في تعزيز إصلاح التعليم ويسعى إلى تحقيق الجودة وتعزيز الإبداع في التعليم.

٤٩- ويركز عدد من المبادرات الوطنية الأخرى على تحسين نوعية التعليم. ففي إثيوبيا، اعتمدت في إطار استراتيجية قطاع التعليم الوطني تدابير من أجل تعزيز جودة التعليم على جميع مستوياته. وبموازاة ذلك، ينفذ البلد برنامجاً لتحسين نوعية التعليم العام يشمل تدابير لوضع وتعزيز مؤشرات لرصد جودة التعليم. وفي توغو، وضعت معايير وطنية لضمان تعليم جيد. بموازاة "مجموعة دنيا" من العناصر الأساسية التي تساعد في سير عمل مؤسسات التعليم. وفي فرنسا، تحدد "قاعدة المعرفة المشتركة" سبع كفاءات رئيسية ينبغي أن يكتسبها التلاميذ في نهاية مرحلة التعليم الإلزامي. ويقدم برنامج الطموح والابتكار والنجاح الدعم لتعزيز قدرة المدارس على تلبية الاحتياجات الخاصة للتلاميذ في المدارس الابتدائية، والثانوية المتوسطة (الإعداديات)، والثانوية العليا (الثانويات).

## سابعاً- العناصر الرئيسية التي تتناولها القواعد والمعايير الوطنية لجودة التعليم

٥٠- وضعت الدول، كما سلف ذكره، صكوكاً متنوعة لتعزيز معايير جودة التعليم مستفيدةً أحياناً من المساعدة التقنية<sup>(٣٩)</sup>، بدءاً من سن قوانين إلى وضع سياسات وبرامج. وترد أدناه أمثلة عن المبادرات التي تتناول بعض العناصر المحددة لجودة التعليم. وهذه الأمثلة ليست جامعة مانعة بأي حال من الأحوال.

### ألف- البيئة المادية

٥١- تحتاج المدرسة القائمة على الحقوق والمواتية للأطفال توافر بيئة تعلم سليمة وصحية ومأمونة مزودة بما يكفي من مرافق المياه والصرف الصحي وقاعات دراسية صحية<sup>(٤٠)</sup>. ويتصل بهذا الموضوع أيضاً بمجمل المعايير المعتمدة في تشييد المباني المدرسية وتحديثها.

٥٢- ويمكن أن تشمل متطلبات البيئة المادية جوانب مثل توفير المرافق الأساسية (الصرف الصحي، ودورات المياه المخصصة للإناث، والممرات المنحدرة المخصصة لذوي الإعاقة) والهياكل الأساسية المناسبة (الإضاءة والخدمات السمعية والسلامة والأمن ووسائل الاتصال).

(٣٩) في سري لانكا مثلاً، تم إرساء معايير تعليمية بمساعدة تقنية من البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ انظر Standards for Quality in Education: Experiences from different countries and lessons learnt, Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ), 2011, p. 58.

(٤٠) انظر الصفحة المتعلقة بمهارات الحياة على موقع اليونيسيف الإلكتروني التالي: [http://www.unicef.org/lifeskills/index\\_7260.html](http://www.unicef.org/lifeskills/index_7260.html).

ويجب أن تكون المرافق والمعدات المدرسية ملائمة من حيث لوزام التدريس والصحة والصرف الصحي والسلامة والإدارة<sup>(٤١)</sup>. ويقتضي التعليم التقني والمهني مراعاة معايير خاصة فيما يتعلق بالهياكل الأساسية<sup>(٤٢)</sup>.

٥٣- وتحدد اللوائح المعمول بها في عدد من البلدان الهياكل الأساسية الضرورية في المدارس. ففي الهند، مثلاً، ووفقاً للقانون المتعلق بحق الطفل في الحصول على تعليم مجاني وإلزامي، يجب أن تكون مباني المدارس صالحة لكل الأحوال الجوية، وأن تتوفر فيها دورات مياه منفصلة للذكور والإناث ومطبخ ومياه صالحة للشرب وملعب محاط بسور آمن. وفي جنوب أفريقيا، وضعت الحكومة نظام مؤشرات تدل على أداء الهياكل الأساسية في المدارس، إلى جانب معايير وتدخلات على صعيد الجودة يقتضيها دعم نظام تعليمي عادل وعصري وعالي الجودة من أجل المساعدة على تتبع التقدم المحرز وتحديد الاحتياجات للتدخل<sup>(٤٣)</sup>.

## باء- حجم الصفوف ونسبة التلاميذ إلى المدرسين

٥٤- يمثل حجم الصفوف ونسبة التلاميذ إلى المدرسين مؤشراً هاماً آخر من مؤشرات جودة التعليم. فالصفوف المكتظة تخل بجودة التعليم في عدة بلدان نامية. والحد من أحجام الصفوف العالية الكثافة يساعد المدرسين على أداء واجبهم على نحو أفضل، كما يساعد التلاميذ على التعلم أكثر<sup>(٤٤)</sup>. وتحدد المعايير، في بعض الأحيان، وقت التدريس المخصص للطلاب في مختلف مراحل التعليم، إلى جانب عدد الأيام التي يداوم فيها المدرسون في إطار أداء واجبهم<sup>(٤٥)</sup>.

٥٥- وقد استخدمت بعض البلدان هذا المؤشر إما في شكل صك قانوني ملزم أو كغاية أو هدف. ففي الهند، ينص القانون المتعلق بحق الطفل في الحصول على تعليم مجاني وإلزامي

(٤١) في اليابان، يجب أن تتوفر في مبنى المدرسة المرافق التالية على الأقل: '١' قاعات للدراسة (عادية وخاصة وقاعات أخرى)؛ '٢' مكتبة ومكتب للتمريض؛ '٣' قاعة للمدرسين (انظر الردود على الاستبيان).

(٤٢) في موريشيوس، وفقاً للاتحة عام ٢٠٠٩ للهيئة المعنية بتسجيل المؤهلات، تشمل معايير تسجيل أي مؤسسة للتدريب المهني البيئة المحيطة بأماكن العمل وإمكانية الوصول إليها، وحيز العمل لكل متدرب، والإضاءة والتهوية، والمخرج الخاص في حالة نشوب حريق، ودورات المياه المنفصلة للذكور والإناث، والكهرباء، ومراكز المياه والهاتف، والحيز المشترك للمتعلمين، والحد الأدنى من خدمات التنظيف والصرف الصحي، والحالة المادية للمبنى، والسلامة، ومركز الموارد/المكتبة، والمختبر، وحلقات العمل، فضلاً عن مطبخ صغير (الفصل ٤(أ)).

(٤٣) Jeremy Gibberd, "South Africa's School Infrastructure Performance Indicator System," PEB Exchange 2007/6, OECD 2007.

(٤٤) لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو المعنية بتطبيق التوصيتين المتعلقةتين بالعملين في مجال التدريس، تقرير الجلسة العاشرة المعقودة في باريس من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

(٤٥) المرجع السابق.

على اعتماد نسبة ٤٠ إلى ١ كحد أقصى لعدد التلاميذ مقابل كل مدرس من الصف الأول إلى الصف الخامس، ونسبة ٣٥ إلى ١ من الصف السادس إلى الثامن من مرحلة التعليم الابتدائي، وتوظيف مدرسين متخصصين في العلوم والرياضيات واللغات والعلوم الاجتماعية، وناظر كل مدرسة يتجاوز عدد طلابها ١٠٠ طالب. وفي فنلندا، توصي وزارة التعليم والثقافة بأن يتراوح عدد التلاميذ في كل فصل بين ٢٠ و ٢٥ تلميذاً من الصف الأول إلى الصف السادس؛ وفي صربيا، لا يتجاوز عدد التلاميذ في الفصل الواحد ٢٥ تلميذاً؛ أما في فرنسا، فيبلغ هذا العدد في المتوسط ٢٢,٧ تلميذاً. وتسعى جمهورية كوريا إلى خفض نسبة تلاميذها إلى مدرسيتها لتصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى المتوسط المسجل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأما في قطر، فالهدف هو بلوغ نسبة تتراوح بين ١٣ و ١٥ تلميذاً لكل مدرس.

٥٦ - ولا يمكن تطبيق معياري نسبة التلاميذ إلى المدرسين وحجم الصفوف إلا إذا توفر ما يلزم من الموظفين في مجال التدريس (انظر أدناه).

### جيم - الإطار المعياري لمهنة التدريس

٥٧ - ترتبط نوعية التعليم المقدم ارتباطاً وثيقاً بمؤهلات المدرسين وحماسهم. ومن ثم، يكتسي اعتماد إطار معياري لمهنة التدريس أهمية بالغة أيضاً.

٥٨ - ويشكل نقص المدرسين المؤهلين ظاهرة عالمية وتشجع فرقة العمل الدولية المعنية بالمدرسين والتابعة لحركة توفير التعليم للجميع على ممارسة مهنة التدريس وتحسين السياسات ذات الصلة. ويبلغ النقص الحاد في عدد المدرسين المؤهلين أبعداً تنذر بالخطر لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى<sup>(٤٦)</sup>. وفي هذا الصدد، أطلقت اليونسكو مبادرة تدريب المدرسين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلاوة على ذلك، باشر المؤتمر الأفريقي المعني بتنمية قدرات المدرسين أعماله في عام ٢٠١١ بهدف تقديم تحليل شامل للسياسات المتعلقة بمهنة التدريس. وعلى الصعيد الوطني، ثمة أمثلة أخرى عن مبادرات محدّدة الأهداف، مثل الاستراتيجية الوطنية لتطوير أداء المدرسين الرامية إلى تحسين نوعية التدريس والتعلم في المدارس العامة والخاصة.

٥٩ - ومهنة التدريس ليست مغرية بما فيه الكفاية ولا تحظى غالباً بتقدير اجتماعي، مما يضعف معنويات المدرسين وحماسهم. ومن الضروري توسيع آفاق الالتقاء الوظيفي للمدرسين. وفي هذا الصدد، توفر توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو بشأن أوضاع

(٤٦) Aidan Mulkeen, "Teachers in Anglophone Africa: Issues in teacher supply, training and management," World Bank, 2010, p. 38. ففي بلدان عديدة، يملك أقل من ٢٠ في المائة من المدرسين في قطاع التعليم الأساسي المؤهلات الضرورية لتدريس الرياضيات.

المدرسين(١٩٦٦)<sup>(٤٧)</sup> أساساً لوضع قوانين وطنية تسري على جميع المدرسين في المدارس الخاصة والعامة على حد سواء.

٦٠- وقد اعتمدت بلدان عديدة معايير تضمن للمدرسين ظروف عمل جيدة مثل تزويدهم بهيكل واضح لمهنة التدريس، بما في ذلك التقييم والتدريب والتقدم وضمان حصولهم على مرتبات مناسبة. ففي ألمانيا مثلاً، يتمتع المدرسون إما بصفة مستخدمين في الخدمة المدنية أو بصفة موظفين في الخدمات العامة، مما يضمن لهم درجة عالية من الأمن الوظيفي. ويسلم قانون المدرسين في الصين (١٩٩٣). بمسؤولية الحكومة عن اتخاذ تدابير لدعم التدريب المهني للمدرسين وتحسين ظروف عملهم وعيشتهم والارتقاء بوضعهم الاجتماعي (المادة ٤). وتوجد أمثلة أخرى في كثير من البلدان، منها الأرجنتين وإندونيسيا وبولندا والفلبين وكولومبيا ولاتفيا.

٦١- وترد أدناه أمثلة أخرى عن مختلف أنواع التدابير المتعلقة بتحسين أداء العاملين في مجال التدريس.

### مؤهلات المدرسين

٦٢- تحدد الدول عادة معايير للمؤهلات أو الخبرات الدنيا التي تتطلبها ممارسة مهنة التدريس. وينبغي أن يشمل الحد الأدنى للأهلية من حيث الكفاءات المطلوبة في مهنة التدريس شهادة جامعية على الأقل، كما ينبغي أن تلتزم السلطات الحكومية بالألا توظف في المدارس سوى المدرسين المؤهلين والمدرّبين.

٦٣- وفي البرتغال، تحدد عدة مراسيم قانونية درجة الماجستير كمؤهل أدنى لممارسة مهنة التدريس في جميع مستويات التعليم الأساسي، بما فيها التعليم السابق للالتحاق بالمدسة<sup>(٤٨)</sup>. ولكي يكون المرشح مؤهلاً للتدريس في ألبانيا، يجب أن يكون قد حصل على درجة الماجستير في التعليم وخضع لتدريب مهني لمدة عام ونجح في امتحان الدولة للمدرسين<sup>(٤٩)</sup>. وفي فرنسا، يقتضي العمل بمهنة التدريس الخضوع لتدريب أولي مكافئ لدرجة الماجستير في إحدى الجامعات. وفي نيجيريا، تمثل شهادة نيجيريا في التعليم أدنى مؤهل للتدريس. كما حدّدت فنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية الحد الأدنى لمؤهلات القبول في مهنة التدريس. بما في ذلك الخضوع لتدريب خاص قبل التوظيف في المدارس.

(٤٧) تقر التوصية المتعلقة بأوضاع المدرسين بأن "التقدم في التعليم يتوقف إلى حد كبير على مؤهلات المدرسين وقدراتهم بشكل عام، وعلى الخصائص الإنسانية والتربوية والفنية التي تميز فرادى المدرسين" (المادة ٤).

(٤٨) الرد على الاستبيان - البرتغال.

(٤٩) الرد على الاستبيان - ألبانيا.

### تدريب المدرسين أثناء الخدمة

٦٤ - تدريب المدرسين أثناء الخدمة شرط دائم ليس لتدارك النقص في مؤهلاتهم فحسب، بل أيضاً لضمان تكيف قدراتهم مع المتطلبات الجديدة. ويجب أن يشدّد التدريب على المهارات التربوية والإلمام التام بالمواضيع. كما أن التدريب يمكن أن يعزز قدرة المدرسين على الاستعانة في عملهم بتكنولوجيات المعلومات الحديثة. وفي ألمانيا، يخضع التدريب لمعايير تدريب المدرسين (٢٠٠٤) والمتطلبات المشتركة لحتوى الدراسات المتصلة بموضوع معين وفنون التعليم في مجال معين في تدريب المدرسين (٢٠٠٨). وتفيد التقارير أيضاً بانتشار التدريب للمتطلب للمدرسين أثناء الخدمة في أوزبكستان<sup>(٥٠)</sup> وجمهورية كوريا والسنغال.

### ظروف العمل وآفاق التنمية المهنية

٦٥ - لا تزال ظروف عمل المدرسين سيئة بشكل عام حيث تنسم بقلة الحوافز وضيق آفاق التطور الوظيفي. ونظراً للمرتبات المتدنية جداً، يسعى المدرسون في أغلب الأحيان لكسب دخل إضافي عن طريق إعطاء دروس خصوصية (بممارسة الضغط على الطلاب أو الآباء) أو عن طريق مزاوله أعمال جانبية. وقد أشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى هذا الشاغل المشترك<sup>(٥١)</sup>. وعلى نحو مماثل، تسلم اليونيسيف بأهمية تعزيز قدرات المدرسين ومعنوياتهم والتزامهم وأوضاعهم ودخلهم لضمان توفر بيئة مدرسية قائمة على الحقوق ومواتية للأطفال تعزز التعلم الإيجابي<sup>(٥٢)</sup>. وكما ذكر سابقاً، تقدم توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو بشأن أوضاع المدرسين (١٩٦٦) التوجيهات الأكثر شمولية لضمان ظروف عمل لائقة للمدرسين. كما أن المرتبات الكافية ضرورية لكي تصبح مهنة التدريس أكثر جاذبية. ومن شأن تحسين مرتبات المدرسين أن يزيد من استعدادهم لقبول التوظف في الأرياف والمناطق النائية. ويمكن أن تسهم القوانين الوطنية في تحسين جداول المرتبات. ففي إكوادور مثلاً، تضاغت مرتبات المدرسين بعد اعتماد القانون المتعلق بالتعليم المشترك بين الثقافات (٢٠٠٨).

### أساليب التدريس

٦٦ - ترتبط نوعية التعليم بدينامية عملية التعليم/التعلم، بما فيها استخدام الكتيبات التعليمية ومهارات المدرس التربوية. وقد أضحي من الضروري اتباع نهج تربوية جديدة

(٥٠) الرد على الاستبيان - أوزبكستان.

(٥١) انظر الملاحظات الختامية للجنة، (٢٠٠٩) E/C.12/KHM/CO/1.

(٥٢) انظر صفحة اليونيسيف الخاصة بمهارات الحياة، المتاحة على الموقع:

[http://www.unicef.org/lifeskills/index\\_7260.html](http://www.unicef.org/lifeskills/index_7260.html)

مواتية للأطفال بقدر ما هي مصدر للإلهام والحماس. ويحتاج المدرسون إلى القدرة على تحفيز الطلاب وتطوير تفكيرهم النقدي وتعليمهم القيم الأخلاقية.

٦٧- ويشكل تقييم الأداء التربوي للمدرسين وإرساء معايير موضوعية في هذا الصدد عملية صعبة بوجه خاص. وقد اتخذت الدول بعض التدابير، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية للمدرسين أو قواعد لسلوكهم<sup>(٥٣)</sup> بدءاً بحظر بعض التصرفات ووصولاً إلى التعبير عن السلوك المهني المتوقع. ويمكن أن يُحتذى بالنموذج البرتغالي الذي يقيم عمل المدرسين ومدى إسهامهم في أداء مهمة المدرسة، بما في ذلك توثيق العلاقات التربوية مع التلاميذ<sup>(٥٤)</sup>. وفي أنتاريو، كندا، تقتضي لائحة اعتمدت بموجب قانون التعليم أن يبرهن المدرسون على التزامهم بالنهوض بتعلم التلاميذ وإنجازاتهم وكذلك برفاههم ونمائهم<sup>(٥٥)</sup>. ويمكن أن تشمل مدونة قواعد السلوك تدابير أخرى مثل حظر إعطاء دروس خصوصية واتخاذ إجراء تأديبي في حالة غياب المدرس.

## دال - محتويات المناهج الدراسية الوطنية ومعاييرها

٦٨- تقتضي القوانين والسياسات في بلدان عديدة أن تحدد المناهج التعليمية كفاءات أساسية مشتركة ومعايير موحدة على نطاق البلد كله. وغالباً ما تحدد وزارات التعليم وغيرها من الهيئات التعليمية الوطنية المناهج الدراسية الوطنية بحسب المواد التربوية المتاحة للمدارس<sup>(٥٦)</sup>. ففي جمهورية كوريا مثلاً، يُلزم القانون المتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي وزير التعليم والعلوم والتكنولوجيا بتحديد المسائل الأساسية المتعلقة بمعايير المناهج الدراسية المشتركة ومحتوياتها، ويُلزم المدارس باستخدام كتب مدرسية تعتمد عليها الوزارة وتُأذن باستخدامها. وفي روسيا، ينص قانون التعليم (المعدّل في عام ٢٠٠٥) على إلزامية تضمين مناهج التعليم الأساسي قدرأ أدنى من المحتويات، كما ينص على اعتماد "معيّار واحد للتعليم في الدولة" (المادتان ٧ و ٩)، وتخضع المناهج الدراسية الأساسية في غواتيمالا لإجراءات مماثلة. وفي أستراليا، ينبغي أن يُدرّس جميع التلاميذ باستخدام محتويات المناهج الدراسية المتفق عليها

(٥٣) الرد على الاستبيان - غيانا؛ انظر أيضاً حكومة أوغندا، مدونة قواعد سلوك المدرسين.

(٥٤) "Teacher Evaluation: A conceptual framework and examples of country practices," OECD, December 2009, p. 34.

(٥٥) أنتاريو، كندا، قانون التعليم، اللائحة ٠٢/٩٩، تقييم أداء المدرسين، نص القانون متاح على الموقع التالي: [http://www.e-laws.gov.on.ca/html/regs/english/elaws\\_regs\\_020099\\_e.htm](http://www.e-laws.gov.on.ca/html/regs/english/elaws_regs_020099_e.htm)

(٥٦) الردود على الاستبيان - أذربيجان وفنلندا واليونان؛ ففي فنلندا يعد المجلس الوطني للتعليم المناهج الدراسية الأساسية على الصعيد الوطني. وبعد ذلك، يضع مقدمو الخدمات التعليمية المناهج الدراسية المحلية بالاستناد إلى المناهج الدراسية الأساسية المعتمدة على الصعيد الوطني.

مهما كانت ظروفهم ونوع المدرسة التي يرتادونها أو موقع هذه المدرسة<sup>(٥٧)</sup>. وفي فرنسا، تُلزم الدولة المدارس العامة والخاصة، على حد سواء، باتباع برنامج تعليمي وطني تحدده بنفسها. أما في موريشيوس، فالمبادئ التوجيهية لوضع المناهج الدراسية محددة في الوثيقة المعنونة "نحو منهج دراسي جيد: استراتيجية الإصلاح"، الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

## هاء- تقييم الإنجازات في مجال التعلم

٦٩- توفر عملية تقييم أداء الطلاب وإنجازاتهم مؤشراً هاماً يدل على نوعية التعليم. ويفيد التقرير العالمي لرصد حالة إتاحة التعليم للجميع لعام ٢٠٠٨ بأن حل الحكومات قد ركزت على قياس حجم المعارف الأكاديمية (العلوم واللغات والرياضيات)، ومدى الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، من خلال ما يُجرى بانتظام من امتحانات على الصعيد الدولي وعمليات تقييم على الصعيد الدولي<sup>(٥٨)</sup>. ويمكن أن تشمل عمليات تقييم التعلم على الصعيد الوطني رصد الإنجازات في مواضيع معينة؛ وعمليات التقييم القائمة على معايير تتعلق بالفصل الدراسي أو السن؛ وعمليات تقييم تقدم التلاميذ على مستوى المدرسة استناداً إلى نتائج الاختبارات أو تقييم الأداء<sup>(٥٩)</sup>؛ والامتحانات العامة التي تجرى خارج المدرسة في أهم المراحل الانتقالية في النظام التعليمي، مثل الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي أو إنهاء التعليم الثانوي<sup>(٦٠)</sup>. وتجري أيضاً، على نطاق واسع، عمليات تقييم دولية لإنجازات التلاميذ أو لمهاراتهم الأساسية<sup>(٦١)</sup>.

٧٠- ويشير التقرير العالمي لرصد حالة إتاحة التعليم للجميع لعام ٢٠٠٥ إلى أن نهجاً كثيرة في العرف الاقتصادي تفترض وجود تشابه عملي بين المدارس والمصانع، بمعنى أن المدرسين والتلاميذ يحوّلون مجموعة من مدخلات التعليم إلى مخرجات بطريقة موحدة نسبياً. غير أن محاولات تقييم مدى تأثير تغيير مزيج المدخلات في المخرجات لتحديد الدعامات

(٥٧) تشرف الهيئة الأسترالية المعنية بالمناهج الدراسية والتقييم والإبلاغ على وضع منهج دراسي وطني، كما تجري عمليات تقييم وإبلاغ على المستوى الوطني.

(٥٨) EFA Global Monitoring Report 2008, p. 225.

(٥٩) يمكن تقسيم معايير التعليم في سلوفاكيا إلى معايير الأداء (مستوى امتلاك المعارف والمهارات والقدرات) ومعايير المضمون (نطاق المعارف والمهارات المطلوبة).

(٦٠) EFA Global Monitoring Report 2008, p. 67.

(٦١) بالإضافة إلى برنامج التقييم الدولي للطلاب التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج تحليل النظم التعليمية، المشار إليهما سابقاً، تشمل الاختبارات المعروفة جيداً على الصعيد الدولي الاتجاهات في مجال الدراسات الدولية للرياضيات والعلوم، والدراسة بشأن التقدم في الإلمام بالقراءة. وأهم التقييمات على الصعيد الإقليمي هي مختبر تقييم نوعية التعليم (Laboratorio Latinoamericano de Evaluación de la Calidad de la Educación) في أمريكا اللاتينية، والمجمع الأفريقي الجنوبي لقياس جودة التعليم في أفريقيا الجنوبية.

السياساتية الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتحسين النوعية هي محاولات تبيين أنها غير حاسمة في كثير من الأحيان<sup>(٦٢)</sup>؛ إذ لا يمكن أن تُحلل حقوق الإنسان من حيث التكلفة والفائدة. ويمثل إقرار حق الجميع في الحصول على تعليم أساسي جيد ومجاني جوهر التزام الدول ولا ينبغي التنازل عنه مهما كلف الأمر.

٧١- ويرى المقرر الخاص أن من الأفضل استخدام المصطلحين "تقييم" أو "تقييم الأداء" الواردين في التشريعات والسياسات الوطنية للعديد من البلدان بدلاً من استخدام نموذج "المدخلات والمخرجات". وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الدولي لتقييم الطلاب التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو نظام تقييم لأداء الطلاب.

### عمليات التقييم على الصعيد الوطني

٧٢- في المكسيك، يختبر التقييم الوطني للإنجازات الدراسية في المدارس كفاءات الطلاب وإنجازاتهم في التعليم الأساسي في جميع أنحاء البلد. وفي ألمانيا، اعتمد المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية استراتيجية شاملة لرصد التعليم، بما في ذلك تقييم إنجازات التعلم مدى الحياة. وفي هذا السياق، سلّم أيضاً بضرورة إجراء عمليات تقييم لفعالية التدريس والتعلم في الفصل بموازاة قياس إنجازات الطلاب.

وفي البرازيل، تربط خطة تطوير التعليم (٢٠١١) بين "الجودة والإنصاف والتمكين"<sup>(٦٣)</sup> وتوفر مؤشراً للجودة لتقييم أداء الطلاب. وفي صربيا، تشكل معايير الإنجازات مجموعة من نتائج التعليم المحققة في كل من المستويات والدورات وأنواع التعليم وفروعه، والصفوف الدراسية والمواضيع والوحدات النموذجية. وفي هندوراس، يشمل الاتفاق الاجتماعي المتعلق بتوفير تعليم جيد، وهو الاتفاق الذي صيغ في إطار قانون تعزيز التعليم العام ومشاركة المجتمعات المحلية، مبادرات استراتيجية لتحسين الأداء الأكاديمي ذات أهداف محددة زمنياً<sup>(٦٤)</sup>. وفي موريشيوس، تشمل الخطة الاستراتيجية لتوفير الموارد التعليمية والبشرية (٢٠٠٨-٢٠٢٠) إطلاق مبادرة للتقييم الوطني. وفي سلوفينيا، يتولى المجلس المعني بالجودة والتقييم (٢٠٠٨) مسؤولية تقييم تقدم الطلاب في التعليم الأساسي والثانوي العام من خلال إجراء امتحانات وإصدار شهادات على الصعيد الوطني. وفي قبرص، يرصد مركز البحوث التعليمية والتقييم (٢٠٠٨) التقدم المحرز ويضمن جودة التعليم.

(٦٢) .EFA Global Monitoring Report 2005, pp. 20 and 228

(٦٣) "The Plan for the Development of Education: Reasons, principles and programs" ، البرازيل، وزارة التعليم، تموز/يوليه ٢٠١١، الصفحة ١٤.

(٦٤) "Pacto social por una educación de calidad - primera etapa: 2011-2014," Honduras, Government of National Unity, May 2011

٧٤- ويجب أن يكون تقييم أداء الطلاب شاملاً عند النظر في مسألة الجودة في جميع مجالات التعليم، ويشمل ذلك بالدرجة الأولى معرفة وإدراك مبادئ حقوق الإنسان وقيمتها؛ والكفاءات والمهارات في التعليم التقني والمهني والتدريب؛ وكذلك المعارف والمهارات في الرياضيات والعلوم واللغات.

#### عمليات التقييم للانتقال من مستوى دراسي إلى آخر

٧٥- يرى المقرر الخاص أن من الأهمية بمكان رصد إنجازات الطلاب في مجال التعلم وتقييمها على أساس منتظم، مع إجراء تقييم صارم لأداء الطلاب قبل انتقالهم من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي. ومن شأن الترقى التلقائي إلى الصف التالي دون مراعاة إنجازات الطلاب في مجال التعلم أن يؤدي إلى استمرار حالة تدني نوعية التعليم بل أن يزيدتها تفاقماً.

٧٦- وقد وضعت أغلبية البلدان نظماً للتقييم الدوري للطلاب المنتقلين من مستوى دراسي إلى آخر:

- ففي فرنسا، تُقيّم كفاءات التلاميذ في القراءة كل خمس سنوات. ويُطبّق نظام تقييم مستمر لقاعدة المعارف المشتركة والكفاءات المحددة في المناهج الدراسية الرسمية في كل صف من صفوف التعليم الابتدائي والثانوي المتوسط (الإعدادي)؛
- وفي مصر، يحدّد المرسومان الوزاريان رقم ٢٥٥ (٢٠٠٥) ورقم ٢٧٨ (٢٠٠٧)<sup>(٦٥)</sup> تقيماً شاملاً لأربعة صفوف من التعليم الأساسي؛
- وفي غيانا، يشرف المجلس المعني بالامتحانات في منطقة البحر الكاريبي على إجراء تقييم وطني لطلاب الصف ٩، وتقييم آخر للطلاب في نهاية المرحلة الثانوية (شهادة التعليم الثانوي في منطقة البحر الكاريبي)؛
- وفي الهند، وُضع نظام تقييم شامل ومستمر ليحل محلّ نظام امتحانات نهاية السنة الدراسية؛
- وفي جمهورية كوريا، يخضع طلاب الصفين ٦ و ٩ (السنة الثالثة من التعليم الإعدادي)، وطلاب الصف ١١ (السنة الثانية من التعليم الثانوي) للتقييم الوطني للإنجازات التعليمية؛
- وفي نيجيريا، يجري تقييم وطني للإنجازات في مجال التعلم في مرحلة التعليم الأساسي كل ثلاث سنوات؛
- وفي قطر، يجري المجلس الأعلى للتعليم عمليات تقييم سنوي للطلاب من الصف ٤ إلى الصف ١٢.

(٦٥) "تطوير التعليم في مصر، ٢٠٠٤-٢٠٠٨"، تقرير وطني، مصر، وزارة التعليم، الصفحة ١٥، التقرير متاح على الموقع الإلكتروني التالي: [http://www.ibe.unesco.org/National\\_Reports/ICE\\_2008/egypt\\_NR08.pdf](http://www.ibe.unesco.org/National_Reports/ICE_2008/egypt_NR08.pdf).

## واو - إدارة المدارس القائمة على المشاركة واحترام حقوق الإنسان

٧٧- للإدارة بدور محوري في ضمان أن تظل المدارس بيئات متاحة للجميع وآمنة وخالية من العنف والتحرش الجنسي تعمل بالتعاون مع المجتمع المحلي. وينبغي أن تضمن القواعد واللوائح التي تنظم إدارة المدارس أن يكون للمجتمع المحلي والآباء والمدرسين والتلاميذ تأثير ودور في إدارة المدارس، وفي إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتحسين نوعية البيئة المدرسية. وذلك ما تقره توصية منظمة العمل الدولية واليونسكو بشأن أوضاع المدرسين (١٩٦٦)، إذ تنص على ضرورة إقامة تعاون وثيق بين السلطات المختصة ومنظمات المدرسين والموظفين والعمال والآباء، وكذلك المنظمات الثقافية ومؤسسات التعلم والبحث بغرض تحديد السياسة التعليمية وتوضيح أهدافها (الفقرة ١٠ (ك)).

٧٨- "ولا يمكن وصف النظم التعليمية التي لا تحترم حقوق الإنسان احتراماً فائقاً وجلياً بأنها نظم ذات جودة عالية"<sup>(٦٦)</sup>. وبهدف رعاية التعليم الجيد، يجب أن تحترم البيئات المدرسية وتعزز حقوق الإنسان والتفاهم المتبادل<sup>(٦٧)</sup>. ويمكن أن تؤدي المدارس دوراً محورياً في منع العنف وتعزيز ثقافة السلم مادامت الممارسات الداخلية تسترشد بالالتزام الصارم بمبادئ حقوق الإنسان. ولا يمكن أبداً ضمان توفير تعليم جيد إذا كانت النظم المدرسية تتجاهل حالات عدم المساواة بين الجنسين أو التمييز ضد مجموعات معينة على أساس الانتماء الإثني أو الثقافي.

## زاي - رصد وتفتيش عمل المدارس

٧٩- أياً كان نوع المعيار المفروض، يتعين على الدول أن تطبق نظام رصد لفحص وقياس مدى الامتثال لهذا المعيار والتقدم المحرز في ذلك. وتفيد دراسة أجرتها اليونسكو أن "عدد البلدان التي شرعت في عملية إعادة تنظيم خدمات المراقبة وتعزيزها ما فتى يتزايد سنوياً"<sup>(٦٨)</sup>. وفي بلدان عديدة، يُعهد إلى مؤسسات وطنية بتنفيذ معايير الرصد، ومن بين هذه المؤسسات، على سبيل المثال لا الحصر، معهد تطوير النوعية في النظام التعليمي (ألمانيا)؛ وللهيئة الحكومية لتوفير تعليم جيد (لاتفيا)؛ ومعهد تقييم التعليم والتعلم (المكسيك)؛ والهيئة المعنية بمؤهلات

(٦٦) .EFA Global Monitoring Report 2005, pp. 223-224

(٦٧) تولى دول عديدة منها أستراليا وإيطاليا وفرنسا والمغرب أهمية لنشر قيم حقوق الإنسان من خلال التعليم. وفي أوروغواي، يجب أن تخصص كل المنشآت التعليمية حيزاً لتعلم المعارف المشتركة والتواصل الاجتماعي والاندماج، ولتعزيز حقوق الإنسان.

(٦٨) "إصلاح نظام المراقبة في المدارس تحسناً لنوعيتها، الوحدة ١، المراقبة: عنصر أساسي لضمان نظام رصد جيد"، المعهد الدولي للتخطيط التعليمي، اليونسكو، ٢٠٠٧.

التعليم التقني والمهني (موريشيوس)؛ ووكالة معايير التعليم (أوغندا)؛ ومكتب معايير التعليم (المملكة المتحدة).

٨٠- وينبغي أن تكفل السلطات العامة الرصد والمساءلة في جميع الحالات التي تخل بالمعايير. وإذا أُريد تنفيذ المعايير بفعالية، فيجب على أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المدرسون والآباء والتلاميذ، أن يكونوا على وعي بهذه المعايير وأن يشاركوا بنشاط في الامتثال لها.

٨١- ويدل غياب المدرسين المتكرر على التراخي فيما يتعلق بتفتيش المدارس. ويتعين على السلطات العامة تشديد عمليات الرصد والتفتيش بهدف رَأب هذه الفجوة باتخاذ إجراءات تأديبية. وتستحق بعض الجوانب الأخرى للتفتيش الجيد اهتماماً خاصاً، مثل: '١' الطريقة المتبعة لتعزيز قيم حقوق الإنسان في المدارس؛ '٢' والتفاعل العام بين الآباء والمجتمع المحلي؛ '٣' تشجيع الحوار مع المدرسين بشأن أساليب التدريس والتعلم الموازية للأطفال.

## ثامناً - التحديات في تطبيق القواعد والمعايير لضمان جودة التعليم

### ألف - تعزيز جودة التعليم وضمان تكافؤ الفرص

٨٢- ترتبط جودة التعليم ارتباطاً وثيقاً بتكافؤ الفرص. والتحديات هائلة في هذا المجال لأنّ أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء ما فتئت عموماً لا تبرح تستشري سواء داخل البلدان أو فيما بينها. وتنعكس أوجه عدم المساواة هذه في استمرار الفوارق في نوعية التعليم المقدم إلى مختلف فئات السكان. ومن ثم، ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للنظم التعليمية "ضمان توفير تعليم جيد مع تكافؤ الفرص"، وهو ما يؤكد قانون التعليم الوطني في الأرجنتين<sup>(٦٩)</sup>.

٨٣- وسيظل التعليم الجيد بعيد المنال مادامت النظم التعليمية تتبع سياسة التهميش والإقصاء. ويستلزم تحقيق التكافؤ الفعلي للفرص في مجال التعليم اتّباع نهج تعليمي قائم على الإنصاف. ويجب أن تولي الدول، من خلال قوانينها وسياساتها التعليمية، اهتماماً خاصاً للاحتياجات التعليمية للفئات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً، مثل الفئات التي تعيش في فقر، والأقليات الإثنية واللغوية، والأطفال ذوي الإعاقة وأطفال الشعوب الأصلية. وفي هذا الصدد، يحث قرار مجلس حقوق الإنسان ٣/١٧ الدول على الأعمال الكاملة للحق في التعليم من خلال ضمان توفير حماية قانونية ملائمة والتصدي للأوجه المتعددة لعدم المساواة والتمييز في التعليم، عن طريق وضع سياسات شاملة. ومن الأمثلة على هذا النهج الشامل قانون

(٦٩) القانون رقم ٢٦-٢٠٦ (المادة ١١).

إسبانيا الأساسي بشأن التعليم (٢٠٠٦) الذي يتمحور حول المبدأ الأساسي لتزويد الطلاب كافة بتعليم جيد مقترن بالإنصاف وتكافؤ الفرص<sup>(٧٠)</sup>.

٨٤- وفي هذا السياق، يجب الاهتمام بضمان ألا يسفر اعتماد معايير جودة التعليم عن فرض مزيد من العقوبات على المدارس في الأحياء الفقيرة والمهمشة. وينبغي ألا يؤثر تقييم أداء الطلاب على الصعيد الوطني أو الدولي تأثيراً سلبياً على مصير الطلاب والمدارس في جيوب المجتمع المهمشة<sup>(٧١)</sup>. وقد تفضي بعض ممارسات التصنيف إلى تفضيل المدارس التي تقدم خدمات جيدة في المناطق الميسورة وتكريس وصم المدارس في المناطق الفقيرة. وقد تسبب هذه الممارسات في رفض المدارس الاحتفاظ بالأطفال ضعيفي الأداء<sup>(٧٢)</sup> وتفاقم حالة هميشها. وترد في اتفاقية اليونسكو الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم أحكاماً وثيقة الصلة بهذا الموضوع.

## باء- تعزيز الاستثمار الوطني لتوفير تعليم جيد

٨٥- تُعتمد في بلدان نامية عديدة ميزانية ضعيفة لتحسين نوعية التعليم لأن ميزانية التعليم تُخصص في مجملها لدفع تكاليف الصيانة المنتظمة ورواتب الموظفين. والواقع أن الاستثمار في المجالات الضرورية مثل تطوير المواد التربوية والمرافق المدرسية لا يزال يعاني من الإهمال، مما يضعف جودة التعليم بوجه خاص. ومن الضروري تزويد قطاع التعليم بالموارد الكافية من أجل الوفاء بالتزامات الدولة بضمان تعليم جيد. وكما ذكر المقرر الخاص في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/66/269)، يجب إحداث تحول نوعي في الإنفاق العام المخصص للتعليم من أجل الاستجابة لمتطلبات الجودة. ويمكن أن توفر أهداف التعليم الجيد القائمة على أساس المعايير المتعلقة بحجم الصفوف المدرسية ونسبة التلاميذ إلى المدرسين والكتب المدرسية ومباني المدرسة ومرافقها، وكذلك توظيف مدرسين مؤهلين ومدرسين، أساساً لتحديد المتطلبات المالية. ويجب أن تضمن الدول أيضاً أن تُوزَّع الموارد بين المدارس بعدل وإنصاف، وأن يُقدِّم مزيد من الدعم إلى المدارس الموجودة في المناطق المهمشة والنائية حتى يتسنى لها تحسين أدائها.

(٧٠) See *A Quality Education for All and Shared by All*, Spain, Ministry of Education and Science, 2004.

(٧١) يُحكّم على أداء المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قانون "لن يُترك أي طفل دون تعليم" لعام ٢٠٠١ استناداً إلى التقدم الذي تحرزته سنوياً وفقاً لنتائج الفحوص المعيارية في المواد الرئيسية، مثل القراءة واللغة والفنون والرياضيات. وبعد ذلك، تنشر كل ولاية هذه المعلومات لجعلها في متناول الآباء وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، وتصنفها على أساس كل مدرسة وكل منطقة على حدة.

(٧٢) "School evaluation for quality improvement," An ANTRIEP report, Kuala Lumpur, Malaysia, .edited by Anton De Grauwe and Jordan P. Naidoo, Paris UNESCO, 2004, p. 12

## جيم - تنظيم عمل مقدمي خدمات التعليم الخاص

٨٦ - أدى الطلب الهائل على التعليم إلى ارتفاع مطرد في عدد المدارس الخاصة التي أضحت عملها بحاجة إلى تنظيم. وينبغي أن تكون قواعد الجودة ومعاييرها قابلة للتطبيق الموحد على جميع المدارس، العامة والخاصة سواء بسواء، في كل أنحاء البلد<sup>(٧٣)</sup>. ويجب وضع إطار تنظيمي شامل وسليم لمراقبة عمل المدارس الخاصة وضمان امتثالها للقواعد والمعايير<sup>(٧٤)</sup>. ويلزم فرض عقوبات فعالة في حالة قيام المدارس الخاصة بممارسات مسيئة<sup>(٧٥)</sup>. وكما ذكرت اللجنة الدولية المعنية بالتعليم للقرن الحادي والعشرين، يجب على واضعي السياسات أن "يواجهوا مسؤولياتهم بشجاعة" وأن لا يتركوها لقوى السوق أو لنوع من التنظيم الذاتي وذلك من أجل وضع الأمور في نصابها عندما تختل<sup>(٧٦)</sup>. وفي هذا الشأن، يجدر أن يؤخذ في الاعتبار، فيما يتعلق باختيار الآباء لتعليم أولادهم في مدارس غير المدارس التي أنشأتها السلطات العامة، ضرورة أن "تتقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي قد تفرضها أو تقرها الدولة"<sup>(٧٧)</sup>.

## تاسعاً - التوصيات

٨٧ - تشكل نوعية التعليم المتدنية قيماً شديداً على أعمال الحق في التعليم. وضمان جودة التعليم أمر أساسي "لبناء الأمم" وتمكين الأفراد. ومن ثم، ينبغي أن تكون الاعتبارات المتعلقة بجودة التعليم في صميم التفكير في الخطوات الواجب اتخاذها بعد مرحلة التعليم للجميع، مع التركيز على إرساء نظم تعليمية مبتكرة ومنصفة. وتستلزم هذه العملية اعتماد إطار مفاهيمي شامل للجودة على النحو الذي سبق بيانه.

٨٨ - وتستدعي الشواغل الواسعة النطاق إزاء نوعية التعليم تدعيم الأطر القانونية الوطنية بغية إرساء معايير جودة التعليم وتعزيزها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يود المقرر الخاص تقديم التوصيات التالية:

(أ) وضع وتعزيز أطر قانونية وسياساتية وطنية من أجل توفير تعليم جيد:

- (٧٣) في رومانيا، تتبع المدارس العامة والخاصة نفس الإجراءات وتراعي نفس المعايير.
- (٧٤) قدمت أمثلة من أوغندا وبنغلاديش عن الاعتراف بإنشاء المدارس الخاصة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٨، الصفحة ١٠٥.
- (٧٥) فيما يتعلق بالتعليم الخاص، ينص قانون التعليم الوطني في البرازيل (القانون ٩٣٩٤/١٩٩٦) على الامتثال للقواعد والمعايير العامة الذي تتولى تقييمه السلطات العامة.
- (٧٦) "Learning: The treasure within," Report to UNESCO of the International Commission on Education for the Twenty-first Century, Highlights, UNESCO, 1996, p. 29.
- (٧٧) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١٣، الفقرة ٣.

- يقع على عاتق الدول، في المقام الأول، التزام بكفالة الحق في التعليم الجيد. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تعطي الدول الأولوية القصوى لوضع وتعزيز القوانين والسياسات التعليمية الرامية إلى ضمان توفير تعليم جيد للجميع، وذلك بإيلاء الاهتمام، قبل كل شيء، للدور التمكيني الذي يؤديه إعمال الحق في التعليم؛
- ينبغي أن تضمن الدول امتثال جميع السلطات العامة المسؤولة عن وضع السياسات التعليمية وتنفيذها على الصعيدين المحلي والوطني لقواعد الجودة ومعاييرها؛
- يُعتبر عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حيثما وُجدت، إلى جانب عمل السلطات القضائية أساسياً لرصد المبادرات المتخذة في هذا المجال والحفاظ على جودة التعليم؛
- يضطلع البرلمانيون أيضاً بدور هام في تشجيع النقاشات بشأن جودة التعليم ووضع الأطر القانونية ورصد ممارسات الدولة؛
- (ب) اعتماد قواعد ومعايير للجودة في النظام التعليمي برمته:
  - يجب أن تضمن الدول تطبيق قواعد ومعايير التعليم الجيد تطبيقاً موحداً في البلد وأن يشمل ذلك النظام التعليمي برمته. وينبغي ألا يُهمل في هذه العملية أيّ مجال أو تخصص تعليمي. وينبغي ضمان أن تتماشى القواعد مع مبادئ حقوق الإنسان وأن تعمل المدارس، العامة منها والخاصة، طبقاً لهذه القواعد والمعايير؛
  - (ج) تنفيذ عمليات تقييم الجودة بروح تشجيعية:
    - ينبغي إجراء عمليات تقييم الجودة بروح تشجيعية، مع التشديد على إتاحة فرص متكافئة للجميع في مجال التعليم والتعلم بدلاً من تكريس تهميش مدارس المناطق النائية الفقيرة الموارد. واستناداً إلى نتائج عمليات تقييم أداء الطلاب على المستوى الوطني، ينبغي أن تدعم الدول تلك المناطق والمدارس الضعيفة الأداء والمختلفة عن الركب، وذلك بهدف تشجيع اعتماد نظم تعليمية أكثر إنصافاً. وينبغي تكثيف الإجراءات والتدابير الإيجابية حتى يتسنى لجميع ضحايا الإقصاء الاجتماعي والفقر أن يتمتعوا بحقوقهم في التعليم الجيد؛
    - (د) تحسين مؤهلات المدرسين وظروف عملهم:
      - ينبغي أن تضع الدول إطاراً معيارياً شاملاً لمهنة التدريس يكون قابلاً للتطبيق في المدارس العامة والخاصة على حد سواء. وتقديراً للدور

الرئيسي الذي يؤديه المدرسون في توفير تعليم جيد، ينبغي أن يتضمن هذا الإطار قواعد تتعلق بمؤهلات المدرسين وأوضاعهم وتطويرهم الوظيفي و يقدم لهم في الوقت نفسه حوافز تجعل مهنة التدريس أكثر جاذبية وموضع المزيد من التقدير؛

(هـ) ضمان توافر الموارد المالية لتوفير تعليم جيد:

- يشكل تعزيز التعليم الجيد تحدياً دائماً، ولذلك ينبغي أن يدرج الاستثمار الوطني في هذا المجال في قائمة الأولويات. وينبغي أن تضمن الدول توافر الموارد الضرورية للوفاء بالتزامها بتوفير تعليم جيد. وكقاعدة عامة، يمكن للدول أن تخصص على الأقل ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة من الميزانية الوطنية المخصصة للتعليم من أجل تحسين نوعية التعليم علاوة على نفقات التعليم المتكررة. وينبغي أن تضع الدول أيضاً ما يلزم من السياسات الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل ضمان جودة التعليم حيثما تتولى الهيئات الإقليمية والمحلية مسؤولية توفير التعليم الأساسي؛

(و) التركيز على الحق في التعليم الجيد من أجل تمكين المرأة:

- ينبغي أن تولي الدول اهتماماً خاصاً لنوعية التعليم المقدم إلى الفتيات والنساء. وينبغي التشديد على تفعيل الأحكام المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ز) تعزيز المساعدة التقنية الدولية المقدمة إلى الحكومات:

- ينبغي تشجيع الهيئات الدولية، مثل اليونسكو واليونسيف والبنك الدولي، على مواصلة عملها في إسداء المشورة السياساتية وتقديم خدمات الدعم والمساعدة التقنية إلى الحكومات في الجهود التي تبذلها لتلبية متطلبات الجودة. ويمكن لليونسكو أن تضع مبادئ توجيهية لإرساء معايير التعليم الجيد؛

(ح) تشجيع المزيد من النقاش في الهيئات الدولية لحقوق الإنسان:

- نظراً لما للتعليم الجيد من دور حاسم في بناء الأمم، يجب تشجيع المزيد من النقاش بشأن الحق في التعليم الجيد على المستوى العالمي. ومن شأن تنظيم مناقشة مواضيعية تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان أن يساهم إسهاماً كبيراً في إعطاء زخم للعمل الوطني من أجل توفير تعليم جيد؛
- ينبغي لهيئات معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة حقوق

الطفل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أن تولي مزيداً من الاهتمام لجودة التعليم بهدف زيادة التشديد على التزامات الدول في هذا المجال؛

(ط) دعم البحث والتفكير بشأن جودة التعليم:

- ينبغي أن تشجع الجامعات ومراكز البحوث التعليمية على المزيد من البحث والتفكير بشأن متطلبات جودة التعليم. وينبغي أيضاً أن تسهم منظمات المجتمع المدني في هذه العملية من خلال رصد حالة التعليم وتشجيع المبادرات التي تعزز جودة التعليم.